حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

أزمة الرواتب . . . القادمة

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/05/22

وأخيرا، حوّلت إسرائيل عائدات الضرائب المستحقة إلى السلطة الوطنية، وأصبح بالإمكان دفع الرواتب لأكثر من 170 ألف موظف حكومي. والسؤال الآن، متى ستكون الأزمة القادمة؟

ليست هذه هي المرة الأولى التي تتوقف فيها إسرائيل عن تحويل المستحقات المالية السلطة الوطنية، فقد فعلت ذلك عام 1997، وفعلت ذلك عام 2000 إثر اندلاع الانتفاضة الثانية، ثم فعلت ذلك مرة أخرى عام 2006 في أعقاب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية. وكنا "نتفاجأ" في كل مرة توقف فيها إسرائيل تحويل هذه المستحقات وكأنها غير متوقعة.

بداية لا بد من التأكيد أن هذه الأموال هي أموال فلسطينية، تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس، وهي تحصل مقابل ذلك على عمولة تصل إلى 3%. وبالتالي فهي ليست منحة أو مساعدة إنسانية، ولا يمكن التسليم بالادعاءات الإسرائيلية التي تقول أن تجميدها هو حق تمارسه وأن الإفراج عنها هو "بادرة حسن نية" تتوقع مقابلها خطوات من الجانب الفلسطيني. بل يجب استخدام هذه القضية للتشهير بإسرائيل كدولة احتلال بشع تقوم على القرصنة والنهب، وأن نطالب الدول التي تستطيع ممارسة الضغط على إسرائيل بردعها لعدم تكرار هذه الممارسات. لا شك أن مثل هذه الضغوطات هي التي كانت وراء استئناف إسرائيل لتحويل الأموال هذه المرة وفي المرات السابقة أيضا، ولكن بعد أن أدى التأخير في تحويل تلك الأموال إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جسيمة. ومن شبه المؤكد أن تستمر إسرائيل في استخدام هذه العصا الثقيلة (التأخير في تحويل الأموال) لترويض الفلسطينيين وممارسة ضغوط عليهم لابتزازهم سياسيا، كما صرح وزير ماليتها مؤخرا. بل ربما يكون هناك وقف للمساعدات من بعض الدول المانحة، وقد سمعنا تهديدا من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بقطع المساعدات الأمريكية للسلطة حال تنفيذ اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه بين فتح وحماس في القاهرة. وقد حدث مثل هذا الوقف للمساعدات في

الماضي ويمكن أن يحدث في المستقبل. ولأنه لا يمكن أن يكون الدعم المالي للسلطة الوطنية هو ثمن المصالحة والوحدة الوطنية، فإن هذا يقودنا إلى السؤال الثاني، ماذا يجب أن نفعل إذا حدث مثل ذلك؟ وكيف نستعد لمثل هذا الأمر؟

في المرة الأخيرة تعالى صراخ الحكومة لدرجة أثارت الفزع في نفوس الكثيرين. ربما كان التهويل في رد الفعل هو جزء من التكتيك الذي تستخدمه الحكومة لتحفيز المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، وربما كان التهويل تمرينا أوليا لتحذير المواطن الفلسطيني نفسه وتحضيره لما يمكن أن يحدث في المرات القادمة، ولكنه أيضا أثار موجة من الهلع في السوق الفلسطيني وتباينت الآراء والتصرفات حياله، ولكن من المؤكد أن تأثيره على الاستثمار في فلسطين سيكون سلبيا في المدى القصير والمدى المتوسط. فكيف سنطلب من المستثمرين وضع أموالهم في اقتصاد يمكن أن ينهار في بداية أزمة كهذه. أقول "في بداية أزمة" وليس بعد مرور أشهر وسنوات؟ ألم يكن ذلك متوقعا في ظل خبرتنا المتراكمة في ردود الفعل الإسرائيلية؟ فلماذا لم تكن السلطة الوطنية جاهزة لمثل هذا الاحتمال؟ وكيف ستتصرف في المرة القادمة عندما تتوقف إسرائيل عن تحويل أموال المقاصة؟ بل كيف ستتصرف إذا قاطعت أمريكا أو بعض الدول المانحة الحكومة الفلسطينية القادمة، كما حدث عامي 2006-2007؟

إن حجم المبالغ التي تحولها إسرائيل إلى السلطة الوطنية يصل إلى حوالي 100 مليون دولار شهريا، وهو يشكل حوالي ثلثي فاتورة الرواتب. ألم يكن بالإمكان اقتراض هذا المبلغ من البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟ أم أنه لم يكن باستطاعة السلطة الوطنية أن تستدين من البنوك بعد أن بلغت قروض البنوك المحلية على السلطة الوطنية سقفا لا يمكن تجاوزه، وبلغت متأخرات القطاع الخاص حدّاً لا يمكن تحمّله من المقاولين والموردين في هذا القطاع الذين أضربوا مؤخرا أكثر من مرة للمطالبة بمستحقاتهم المتأخرة؟

حسنا فعل رئيس الحكومة بطمأنة العاملين في الحكومة والجهاز المصرفي والقطاع الخاص بأن السلطة الوطنية تعي مسؤولياتها وأنها ستفي بكامل التزاماتها. ولكن هذا لا يعفي أن تكون هناك خطة طوارئ واضحة ومدروسة يتم تطبيقها إذا تكررت هذه القرصنة، ويشترك فيها، بالإضافة إلى الحكومة، القطاع المصرفي، وبالذات البنوك وسلطة النقد، والقطاع الخاص بما فيهم المقاولون والموردون للسلطة، والنقابات العمالية، وربما آخرون. ويمكن أن تشمل هذه الخطة بعض الترتيبات التي يتم تطبيقها إذا تكرر هذا الأمر، مثل منح سلف للعاملين في القطاع العام، إعفاء الشيكات المرتجعة من الغرامات، تأجيل الأقساط المستحقة على المتضررين، الاتفاق على عدم الإضراب لفترة محددة، تقديم قرض طارئ للسلطة الوطنية، تعهدات من الحكومة بالتعويض، وغيرها. لقد تمت بعض هذه الخطوات من قبل بعض

البنوك والمؤسسات، ولكن ذلك تم بدون تنسيق ولم يتم تطبيقه على كثير من الحالات. بالطبع، هذا لا يغني عن التوجه إلى الدول العربية والإسلامية، ليس فقط لتسديد التزاماتها ولكن أيضا للاتفاق معها على زيادة مساعداتها في مثل هذه الظروف الصعبة، بالإضافة أو بالتوازي مع العمل السياسي للضغط على المجتمع الدولي لضمان أن لا تتكرر هذه القرصنة.

وأخيرا، فإن هذا ليس بديلا عن معالجة المشكلة من جذورها، والتي تشمل التخلص من العجز في الموازنة العامة، ودفع مستحقات القطاع الخاص المترتبة على السلطة الوطنية، وبالذات للبنوك التجارية والمقاولين والموردين في القطاع الخاص، ليتسنى الحصول على مساعدتهم في حالة حدوث أزمات مشابهة.